وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Wednesday, 07 Aug, 2024

مركـز الرصـد والتحـليـل
الإدارة العـامـة للتـواصـل والإعـلام

أخبـار الطاقـة

النفط يقلص مكاسبه مع مخاوف تصعيد الصراع ونقص الإمدادات

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

قلصت أسعار النفط مكاسبها في تعاملات متقلبة أمس الثلاثاء مع مخاوف من تصعيد الصراع في الشرق الأوسط وانخفاض الإنتاج في حقل الشرارة النفطي، أكبر حقول ليبيا، مما أثار احتمال نقص الإمدادات. وكبحت توقعات الطلب الضعيفة في الصين عمليات الشراء، في حين قدم تعافي السوق العالمية من موجة بيع يوم الاثنين الدعم.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 3 سنتات إلى 76.33 دولارا للبرميل، في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 17 سنتا، أو 0.2٪، إلى 73.11 دولارا. وحقق كلا العقدين أكثر من دولار للبرميل في وقت سابق من الجلسة.

وقالت بريانكا ساشديفا، المحللة البارزة للسوق في فيليب نوفا في سنغافورة، في رسالة بالبريد الإلكتروني: "يبدو أن النفط استرد بعض خسائره مع استمرار المخاوف الأوسع نطاقا من تصعيد محتمل في الصراع في الشرق الأوسط في إضافة إلى المخاوف في سوق النفط. وإن احتمال اندلاع حرب شاملة في الشرق الأوسط أصبح حقيقيا، مما يهدد الإمدادات العالمية".

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية يوم الاثنين إن الولايات المتحدة تحث الدول على إبلاغ إيران بأن التصعيد ليس في مصلحتها. في الوقت نفسه، حدت أرقام الطلب الضعيفة، وخاصة في الصين، من أي ارتفاعات في سوق النفط.

وقال هاري تشيلينجويريان المحلل في مجموعة أونيكس كابيتال: "يبدو أن الارتفاع الموسمي الذي طال انتظاره في الطلب في الربع الثالث مخيب للآمال. يأتي استخدام الوقود على الطرق مثل البنزين والديزل أقل من التوقعات الصعودية الأولية".

كما تلقى النفط دعمًا من البيانات الليلية التي أظهرت أن نشاط قطاع الخدمات في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، انتعش من أدنى مستوى له في أربع سنوات في يوليو. كما حدثت مكاسب النفط وسط ارتفاع أوسع في أسواق الأسهم الآسيوية بعد انخفاضها يوم الاثنين. وقالت ساشديفا من فيليب نوفا: "يبدو أن الارتفاعات المريحة في السوق العالمية بين عشية وضحاها قد أصلحت المشاعر السيئة بشكل عام، مما أثار بعض المواقف الجديدة في النفط".

وكتب ييب جون رونج، استراتيجي السوق في آي جي، في رسالة بالبريد الإلكتروني: "إن التعافي الواسع النطاق في معنويات المخاطرة وبيانات قطاع الخدمات الأمريكي الأكثر مرونة تقدم بعض الدعم للأسعار". وقال "تتضاءل المخاوف بشأن مخاطر النمو في الولايات المتحدة بفضل مرونة أنشطة الخدمات الأمريكية، ولكن قد يكون من الضروري بذل المزيد من الجهود لطمأنة الأسواق بشأن توقعات الطلب العالمي الأقوى على النفط".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كما عززت المخاوف بشأن انخفاض الإنتاج في حقل الشرارة النفطي الليبي الذي ينتج 210 آلاف برميل يوميًا الأسعار. وانخفض الإنتاج في الحقل، وهو أحد أكبر الحقول في البلاد، بنحو 20٪ بسبب الاحتجاجات المستمرة. وقال محللو مجموعة آي ان جي، في مذكرة للعملاء إن مشاكل الإنتاج هذه عوضت بعضًا من الهبوط الكلي السابق في السوق.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط ترتفع مع استمرار المخاوف بشأن الشرق الأوسط. وقالوا، ارتفعت أسعار النفط بشكل حاد في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، لتتعافى من الخسائر الأخيرة حيث عوضت المخاوف من صراع شامل في الشرق الأوسط إلى حد كبير المخاوف من أن تباطؤ النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤثر سلبًا على الطلب.

لكن المخاوف من تباطؤ الطلب لا تزال تجعل الخام يعاني من خسائر حادة في الجلسات الأخيرة، خاصة وأن قراءات سوق العمل الأمريكية المخيبة للآمال زادت المخاوف بشأن الركود المحتمل في البلاد.

ولا تزال مخاوف النمو قائمة، وهناك المزيد من البيانات الصينية المنتظرة. وكانت أسعار النفط تعاني من خسائر حادة خلال الشهر الماضي، بعد أن هبطت إلى أدنى مستوياتها في سبعة أشهر بسبب المخاوف بشأن تباطؤ النمو والطلب.

وسبقت قراءات العمالة الأمريكية الضعيفة قراءات كئيبة من الصين، وخاصة فيما يتعلق بقطاع التصنيع في البلاد. وأضافت البيانات الصينية الضعيفة إلى المخاوف بشأن تباطؤ الطلب في أكبر مستورد للنفط في العالم.

ومن المقرر صدور المزيد من القراءات من الصين في وقت لاحق من هذا الأسبوع، مع التركيز بشكل خاص على بيانات التجارة لشهر يوليو للحصول على نظرة ثاقبة على واردات النفط في البلاد. ومن المتوقع أيضًا أن تقدم بيانات التضخم المزيد من الإشارات حول اقتصاد الصين، وخاصة الطلب على الوقود بالتجزئة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أرامكو تحقق أداءً متميزاً وتسجل أرباحاً قويةً بـ 109 مليارات ريال

الرياض

حققت عملاقة الطاقة المتكاملة للنفط والكيميائيات، شركة أرامكو السعودية أرباحا قوية وأداء متميزاً في أعمال المنبع والمصب شمل قطاعاتها كافة للتنقيب الإنتاج والتكرير والكيميائيات والتسويق والشحن في الربع الثاني 2024، لتعلن عن إيرادات ضخمة بقيمة 425.71 مليار ريال وتدفق أرباح صافية قوية بلغت 109.01 مليارات ريال، وتوزيعات أرباح أساسية للربع الثاني من عام 2024 بقيمة 76.1 مليار ريال، وتوزيعات أرباح مرتبطة بالأداء بقيمة 40.4 مليار ريال، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط الخام والمنتجات المكررة والمواد الكيميائية، وارتفاع في الكميات المبيعة للمنتجات المكررة والمواد الكيميائية، والذي قابله جزئيًا انخفاض الكميات المبيعة من النفط الخام خلال الفترة. وقال م. أمين بن حسن الناصر الرئيس وكبير الإداريين التنفيذيين في شركة أرامكو السعودية: واصلت أرامكو السعودية تحقيق أداء مالي قوي مع أرباح وتدفقات نقدية قوية خلال النصف الأول من العام، ما انعكس بدوره على تقديم توزيعات أرباح أساسية مستدامة ومتزايدة، بالإضافة إلى توزيعات أرباح مرتبطة بالأداء، والتي تتنامى مع زيادة عدد مساهمينا.

وواصلت أرامكو أيضا خلق وتحقيق النمو والقيمة، ويدل على ذلك الإقبال الإيجابي من المستثمرين الذي حظي به طرح الحكومة العام الثانوي لأسهم أرامكو السعودية، وإصدار سندات بقيمة 6 مليارات دولار أميركي. وقال الناصر إن سعينا لخلق القيمة تدعمه العديد من العوامل بما في ذلك المزايا التنافسية طويلة الأجل، ومرونتنا الاستثنائية خلال الدورات المالية، وميزانيتنا العمومية القوية.

واستناداً إلى نقاط القوة هذه، حققت الشركة خلال الربع الثاني أيضا تقدما كبيرا في المجالات الإستراتيجية الرئيسة، بما في ذلك، تطوير إستراتيجيتها في مجال الغاز، وتوسيع محفظتنا في مجال الطاقات الجديدة، فضلا عن شراكتها مع شركات تصنيع السيارات الرائدة في تقنيات المركبات منخفضة الانبعاثات، وتوسيع شبكتها العالمية في مجال البيع بالتجزئة، وفي الوقت نفسه، تواصل استكشاف الفرص الجديدة لتعزيز محفظتها وقدراتها لتمكين مستقبل طاقة آمن وأكثر استدامة.

وحققت الشركة أداءً قوياً وتقدماً إيجابياً في إستراتيجيتها للنمو على المدى البعيد، وحققت صافي دخل بلغ 109.0 مليارات ريال (29.1 مليار دولار) للربع الثاني، و211.3 مليار ريال (56.3 مليار دولار) للنصف الأول. وبلغت التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل 116.6 مليار ريال (31.1 مليار دولار) للربع الثاني، و242.6 مليار ريال (64.7 مليار دولار) للنصف الأول، وسجلت التدفقات النقدية الحرة 71.1 مليار ريال (19.0 مليار دولار) للربع الثاني، و156.4 مليار ريال (41.7 مليار دولار) للنصف الأول. ووصلت نسبة المديونية 0.5- % كما في 30 يونيو 2024 مقارنة مع 6.3- % كما في 31 ديسمبر 2023.

وأعلنت الشركة عن توزيعات أرباح أساسية للربع الثاني من عام 2024 بقيمة 76.1 مليار ريال (20.3 مليار دولار)، وتوزيعات أرباح مرتبطة بالأداء بقيمة 40.4 مليار ريال (10.8 مليارات دولار) سيتم دفعها في الربع الثالث. وتتوقع الشركة الإعلان عن توزيعات أرباح رائدة في مجالها بإجمالي يبلغ 465.9 مليار ريال (124.2 مليار دولار) في عام 2024.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وسجلت إيرادات النصف الأول من عام 2024 قيمة 827.75 مليار ريال (220.73 مليار دولار)، مقارنة مع 820.02 مليار ريال (218.67 مليار دولار) لفترة العام الماضي، وبلغ صافي الدخل 211.28 مليار ريال (56.34 مليار دولار) للنصف الأول من عام 2024، مقارنة مع 232.35 مليار ريال (61.96 مليار دولار) للفترة ذاتها من عام 2023، ويعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى تراجع الكميات المبيعة من النفط الخام، وضعف هوامش أرباح أعمال التكرير، وانخفاض دخل التمويل والدخل الآخر، وقد قابل ذلك جزئيًا ارتفاع أسعار النفط الخام وانخفاض الريع على إنتاج النفط الخام مقارنة بالفترة ذاتها للسنة السابقة، وانخفاض ضرائب الدخل والزكاة.

وحظي الطرح العام الثانوي لأسهم أرامكو السعودية، وطرح سندات بقيمة 22.5 مليار ريال (6.0 مليار دولار) بطلب قوي من المستثمرين في جميع أنحاء العالم، وتمضي الشركة قدما في التوسع الإستراتيجي في مجال الغاز من خلال الإعلان عن ترسية عقود، تزيد قيمتها على 93.8 مليار ريال (25.0 مليار دولار) تستهدف زيادة إنتاج غاز البيع بأكثر من 60 % بحلول عام 2030، مقارنة بمستويات عام 2021.

ووافقت الشركة على استحواذ 10 % من أسهم شركة هورس باورترين المحدودة، وهي شركة عالمية متخصصة في حلول نقل الحركة والتي أنشأتها مجموعة رينو وجيلي، وحققت الشركة توسعا عالميا في مجال البيع بالتجزئة من خلال الاستحواذ الناجح على حصة ملكية نسبتها 40 % في شركة غاز ونفط باكستان المحدودة. والتوقيع على اتفاقية مع شركة باسكال لاستخدام أول حاسوب كمي في المملكة.

وفي أبرز أحداث الربع الثاني، شهدت أسعار النفط الخام العالمية تحسنا خلال الربع الثاني من عام 2024 مقارنة بالربع السابق نتيجة لتراجع حدة الضغوط التضخمية، والنمو المتوقع في الطلب الموسمي، وانخفاض المخزون العالمي من النفط الخام. وفي هذا السياق، واصلت أرامكو السعودية تحقيق أرباح وتدفقات نقدية حرة قوية بفضل تكاليف الإنتاج المنخفضة في قطاع التنقيب والإنتاج بالشركة، وأعمالها المتكاملة إستراتيجياً في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق.

ودعما لتركيز الشركة على تحقيق أقصى قدر من العوائد للمساهمين، أعلن مجلس الإدارة عن توزيعات أرباح أساسية بمبلغ 76.1 مليار ريال وخامس توزيع من توزيعات الأرباح المرتبطة بالأداء بمبلغ 40.4 مليار ريال، ليصل إجمالي الأرباح المعلنة عن الربع الثاني إلى 116.5 مليار ريال. وما زالت أرامكو السعودية واثقة من توقعاتها لمستويات نمو الطلب على المدى المتوسط والبعيد، بينما تواصل تنفيذ إستراتيجيتها للنمو.

وخلال هذا الربع، بلغ حجم الإنفاق الرأسمالي 45.5 مليار ريال (12.1 مليار دولار (، وهو ما يعكس عزم أرامكو السعودية على اغتنام فرص النمو وتحقيق القيمة من خلال محفظتها المتكاملة. وفي يونيو 2024 أكملت حكومة المملكة العربية السعودية الطرح العام الثانوي لأسهم عادية في أرامكو السعودية والذي نتج عن بيع 1.7 مليار سهم، تمثل نحو 0.7 % من الأسهم المصدرة في تقريب الشركة، وتم تحديد السعر النهائي للطرح بقيمة 27.25 ريالا للسهم الواحد.

وشهد هذا الطرح مشاركة قوية من جانب مستثمرين دوليين ومحليين، مما أسهم في توسيع قاعدة المساهمين في الشركة وزيادة سيولة أسهمها. وتظل الحكومة أكبر مساهم في أرامكو السعودية، حيث تحتفظ بحصة ملكية مباشرة تبلغ نسبتها 81.48 %.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كما أعلنت أرامكو السعودية في يوليو 2024 عن إتمام طرح سندات دولية في إطار برنامجها للسندات الدولية متوسطة الأجل، وقد نجحت في جمع 22.5 مليار ريال (6.0 مليارات دولار). وأُصدرت هذه السندات المقومة بالدولار الأميركي بفترات استحقاق مدتها 10 و30 و40 سنة، وشهدت طلباً قوياً من جانب المستثمرين، وهو ما يعكس ثقة السوق في القيمة بعيدة المدى التي تقدمها أرامكو السعودية وقوة مركزها المالي. وقد تم طرح هذه السندات في سوق لندن للأوراق المالية، وستستخدم المتحصلات المحققة من الإصدار للأغراض العامة في الشركة.

وفي قطاع التنقيب والإنتاج حققت أرامكو السعودية إجمالي إنتاج من المواد الهيدروكربونية بلغ 12.3 مليون برميل مكافئ نفطي في اليوم خلال الربع الثاني، مما يبرهن على استمرارية سلامة أعمالها وموثوقيتها وكفاءتها. وأسفرت أعمال الاستكشاف عن سبع اكتشافات للنفط والغاز في المنطقة الشرقية والربع الخالي في المملكة، تمثلت في حقلين للنفط غير التقليدي، ومكمن للنفط العربي الخفيف، وحقلين للغاز الطبيعي، بالإضافة إلى مكمنين للغاز الطبيعي.

وأحرزت أرامكو تقدماً في سلسلة مشاريع في إطار الجهود التي تبذلها الشركة لإبقاء الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند مستوى 12.0 مليون برميل في اليوم، وللمحافظة على المرونة التشغيلية التي تتميز بها أرامكو السعودية. وتم إحراز تقدم على صعيد أعمال الإنشاء في مشروع تطوير حقل الدمام، الذي من المتوقع أن يزيد إنتاج النفط الخام بمقدار 25 ألف برميل في وقت الحق من العام الحالي، و50 ألف برميل في اليوم في عام 2027.

واستمرت أعمال الشراء والإنشاء في مشروع زيادة إنتاج النفط الخام في حقل المرجان، الذي يتوقع أن يضيف طاقة إنتاجية تبلغ 300 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2025، ومشروع زيادة إنتاج النفط الخام في البري الذي من المتوقع أن يضيف طاقة إنتاجية تبلغ 250 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2025. وتم إحراز تقدم على صعيد أعمال الهندسة والشراء والإنشاء في مشروع زيادة إنتاج النفط الخام في حقل الظلوف، حيث من المتوقع أن يضم مرفقا لمعالجة 600 ألف برميل في اليوم من مركزي النفط الخام من حقل الظلوف بحلول عام 2026.

وواصلت أرامكو السعودية إحراز سلسلة من التطورات خلال هذا الربع في إطار سعيها لدعم إستراتيجيتها لزيادة إنتاج الغاز بأكثر من 60 %، شملت استمرار أعمال التصميم والشراء والإنشاء في معمل الغاز في الجافورة ضمن مشروع تطوير حقل الغاز غير التقليدي في الجافورة.

ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة الأولى من الإنتاج في عام 2025، أما المرحلة الثانية فهي قيد التنفيذ حالياً مع الإعلان عن إرساء عقود تبلغ قيمتها نحو 46.5 مليار ريال (12.4 مليار دولار). ومن المتوقع أن تحقق مستويات إنتاج غاز البيع من مشروع تطوير غاز الجافورة معدلا مستداما يبلغ 2.0 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم بحلول عام 2030، إضافة إلى إنتاج كميات كبيرة من الإيثان وسوائل الغاز الطبيعي والمكثفات.

واستمرت أعمال الإنشاء والشراء في معمل الغاز في رأس تناقيب ضمن برنامج تطوير حقل المرجان، ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل المعمل بحلول عام 2025، حيث سيساهم في زيادة طاقة المعالجة بواقع 2.6 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم من حقلي المرجان والظلوف.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وبدأت أعمال إعادة ضخ الغاز إلى شبكة الغاز الرئيسة في مشروع تخزين الغاز في مكمن الحوية عنيزة، ويعد هذا أول مشروع في المملكة لتخزين الغاز الطبيعي في باطن الأرض، حيث ستوفر هذه الأعمال ما يصل إلى 2.0 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم من الغاز الطبيعي يتم إعادة ضخه في شبكة الغاز الرئيسة حسب الطلب. وتم الإعلان عن إرساء العديد من عقود أعمال الغاز تشمل 23 عقدا لمنصات حفر الآبار غير التقليدية بقيمة 9.0 مليارات ريال (2.4 مليار دولار)، وعقدين لأعمال حفر الآبار المائلة بقيمة 2.3 مليار ريال (0.6 مليار دولار). ونجحت أرامكو السعودية أيضا في تشغيل نظام الحوسبة طويق-1 عالي الأداء، الذي يتميز بقدرته على القيام بالتصوير السيزمي المتقدم، علاوة على أنه يعزز من القدرة الحاسوبية للتتبع السيزمي بصورة كبيرة. إذ بإضافته سترتفع طاقة الحوسبة في قطاع التنقيب والإنتاج، التي من المتوقع أن تتضاعف خلال سنتين مع الإضافة المرتقبة لجهازي الحاسوب العملاقين الغوار-2 والدمام 7- بلس.

التكرير والكيميائيات

وفي قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، واصلت أرامكو السعودية جهودها في تطوير أعمال قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق المعروفة عالمياً خلال الربع الثاني، وذلك من خلال تعزيز تواجدها في قطاع التجزئة العالمي والاستثمار في تطوير وتسويق حلول أكثر كفاءة في مجال النقل. كذلك، حافظت الشركة على سمعتها المتميزة في موثوقية الأعمال، حيث بلغت نسبة موثوقية الإمدادات 99.7 %. واستخدم قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق نحو 52 % من إنتاج أرامكو السعودية من النفط الخام خلال النصف الأول من العام.

وفي أبرز التطورات في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، خطت أرامكو السعودية خطوات كبيرة في إستراتيجيتها العالمية لنمو قطاع التجزئة بنجاحها في الاستحواذ على حصة ملكية بنسبة 40 % في شركة غاز ونفط باكستان المحدودة، التي تتسم بتنوع أعمالها في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق لتشمل الوقود ومواد التشحيم والمتاجر، حيث تضم شبكة واسعة بها أكثر من 1,200 محطة لبيع الوقود بالتجزئة وسعة تخزين إجمالية تبلغ نحو 200 ألف طن متري. وتمثل هذه الصفقة أول استثمار إستراتيجي لقطاع التكرير والكيميائيات والتسويق لدى أرامكو السعودية في باكستان، ويسهم في تعزيز تواجدها في قطاع التجزئة في الأسواق ذات القيمة العالية على مستوى العالم. ويتسق هذا الاستحواذ مع إستراتيجية أرامكو السعودية للتوسع في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، إذ إنه يضمن منافذ لبيع منتجاتها المكررة وينشئ منصة لإطلاق علامتها التجارية، مما يعزز في نهاية المطاف سلسلة القيمة في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق في الشركة، وإيجاد فرص جديدة في السوق لبيع إنتاجها من مواد التشحيم التي تحمل العالمة التجارية فالفولين.

وأعلنت سابك عن نقل ملكية الشركة السعودية للحديد والصلب (حديد) إلى صندوق الاستثمارات العامة. وستتيح هذه الصفقة إلى تمكين سابك من تحسين مجموعة أعمالها والتركيز على أعمالها الأساس ودعم رؤيتها لتصبح الشركة الرائدة والمفضلة عالمياً في مجال الكيميائيات، ووقعت أرامكو السعودية اتفاقيات نهائية للاستحواذ على حصة ملكية بنسبة 10 %، خاضعة لشروط الإقفال والموافقات من الجهات التنظيمية، في شركة هورس باورترين المحدودة، إلى جانب مجموعة رينو ومجموعة تشجيانغ جيلي القابضة وشركة جيلي للسيارات القابضة المحدودة، ويتوقع أن تنتج شركة هورس خمسة ملايين وحدة من أنظمة نقل الحركة سنوياً تتضمن مجموعة كاملة من تقنيات أنظمة الحركة المتطورة للشركاء حول العالم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ومن المتوقع أيضا أن يسهم هذا الاستثمار في دعم تطوير محركات احتراق داخلي عالية تتسم بالكفاءة والتكلفة المعقولة وانخفاض انبعاثاتها الكربونية، وتنطوي هذه الاتفاقيات على أوجه تعاون بين أرامكو السعودية وشركة فالفولين في مجالات التقنيات وأنواع الوقود ومواد التشحيم التي تسهم مجتمعة في تحسين أداء محركات الاحتراق الداخلي التي تنتجها شركة هورس. وأعلنت أرامكو السعودية عن إرساء 15 عقداً بنظام التسليم الجاهز بمبلغ إجمالي مقطوع تبلغ قيمته نحو 33.0 مليار ريال (8.8 مليارات دولار) لبدء المرحلة الثالثة من توسعة شبكة الغاز الرئيسة، التي تنقل الغاز الطبيعي إلى العملاء في جميع أنحاء المملكة. وبحلول عام 2028 يتوقع أن تعزز هذه التوسعة من حجم الشبكة الرئيسة وتزيد من طاقتها الإجمالية بمقدار 3.15 مليارات قدم مكعبة قياسية في اليوم وسيتم ذلك من خلال تركيب خطوط أنابيب يبلغ طولها نحو 4,000 كيلومتر و17 وحدة جديدة لضغط الغاز.

وفي الاستدامة، وفي مايو 2024 نشرت أرامكو السعودية تقريرها للاستدامة عن عام 2023 الذي يوضح إستراتيجية الشركة ومستوى أدائها فيما يخص الاستدامة، ومدى التقدم الذي أحرزته والإنجازات التي تحققت عبر مجالات التركيز الأربعة. واتساقا مع جهود أرامكو السعودية المستمرة في إعداد تقارير الاستدامة، فقد رفعت الشركة عدد مؤشرات قياس الاستدامة المعلنة إلى 74 مؤشرا في عام 2023 (من 61 مؤشر قياس في عام 2022)، وخضع 18 مؤشرا منها إلى تأكيد خارجي مقارنة مع 16 مؤشرا في عام 2022.

وتسعى أرامكو السعودية إلى الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من خلال حلول منخفضة الانبعاثات الكربونية. وسلمت الشركة أول شحنة نفط خام معتمدة بشكل مستقل نظير موازنة الكربون عبر شحنة تجريبية بلغ حجمها مليوني برميل من النفط الخام العربي الخفيف، بكثافة انبعاثات كربونية بلغت 2.42 كيلوغرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل برميل مكافئ نفطي لمرحلتي الإنتاج والتحميل وإجمالي كثافة انبعاثات كربونية بلغت 6.39 كيلوغرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل برميل مكافئ نفطي.

ومن بين العوامل التي ساهمت في خفض الانبعاث الكربونية للشحنة التجريبية كانت مبادرات خفض الانبعاث الكربونية على مستوى المرافق المعنية، بالإضافة إلى استخدام أرصدة الموازنة الكربونية للانبعاثات المتبقية التي حصلت عليها الشركة من سوق الكربون الطوعي الإقليمية في المملكة العربية السعودية.

الطاقة الجديدة

وفي مصادر الطاقة الجديدة، وفي يونيو ،2024 أعلنت أرامكو السعودية، بالتعاون مع شريكيها أكوا باور وصندوق الاستثمارات العامة، عن إبرام اتفاقيات لشراء الطاقة مع الشركة السعودية لشراء الطاقة لتطوير وتشغيل ثلاثة مشاريع جديدة لتوليد الطاقة الشمسية الكهروضوئية، ومن المزمع أن تسهم مرافق هذه المشاريع في توفير 5.5 غيغاواط إضافية من الطاقة المتجددة لشبكة الكهرباء الوطنية بمجرد تشغيلها، والمتوقع أن تتم في النصف الأول من عام 2027. ومن المتوقع أيضا أن يحرز هذا الاستثمار زيادة كبيرة في حجم الطاقة الكهربائية منخفضة الانبعاثات الكربونية التي يتم توفيرها للشبكة الوطنية، ويتيح الفرصة لأرامكو السعودية لخفض الانبعاثات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري التي تقع ضمن النطاق 2.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتماشيًا مع الجهود التي تبذلها أرامكو السعودية لتطوير قطاع إنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات الكربونية وتوسيع مجموعة أعمالها في مجال مصادر الطاقة الجديدة، وقعت الشركة في يوليو اتفاقيات نهائية للاستحواذ على حصة ملكية نسبتها 50 % في شركة الهيدروجين الأزرق للغازات الصناعية، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة "إير برودكتس قدرة"، والتي من خلالها تعتزم أرامكو السعودية وشركة "إير برودكتس قدرة" إلى تطوير شبكة لإنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات الكربونية في المنطقة الشرقية من المملكة تخدم العملاء المحليين والإقليميين على حد سواء، علما بأن إتمام هذه الصفقة مرهون باستيفاء شروط الإقفال المعتادة.

وفي أبرز الأعمال الأخرى خلال الربع الثاني من هذا العام، وقعت أرامكو السعودية اتفاقية مع شركة باسكال، وهي شركة عالمية رائدة في مجال الحوسبة الكمية باستخدام الذرات المحايدة، لاستخدام أول حاسوب كمي داخل المملكة، وبموجب الاتفاقية، ستقوم شركة باسكال بتركيب وصيانة وتشغيل حاسوب كمي سعة 200 كيوبت، ومن المتوقع استخدامه في النصف الثاني من عام 2025. وسيوفر هذا الحاسوب تقنية متقدمة جدا لحل المسائل المعقدة، إضافة إلى دعم جهود أرامكو السعودية الرامية إلى تحقيق الريادة في استخدام الحوسبة الكمية في قطاع الطاقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"أرامكو" تستحوذ على أسهم إضافية في "بترورابغ" لتمتلك حصة 60% من الشركة

الاقتصادية

وقعت شركة أرامكو السعودية، إحدى الشركات المتكاملة والرائدة عالميا في مجال الطاقة والكيميائيات، اتفاقية ملزمة للاستحواذ على حصة إضافية تبلغ نحو 22.5% في شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات "شركة بترورابغ" الواقعة على الساحل الغربي من السعودية، من شركة سوميتومو كيميكال، مقابل 2.6 مليار ريال (702 مليون دولار أمريكي).

تمتلك كل من أرامكو السعودية وشركة سوميتومو كيميكال، التي تتخذ من طوكيو مقرا لها، حاليا نحو 37.5% من أسهم شركة بترورابغ المدرجة في "تداول السعودية" منذ عام 2008. وعند إتمام الصفقة، والتي تتم بسعر 7 ريالات سعودية للسهم الواحد، ستصبح أرامكو المساهم الأكبر في شركة بترورابغ بحصة تعادل نحو 60% من رأسمال شركة بترورابغ، بينما ستصبح نسبة ملكية شركة سوميتومو كيميكال 15% من رأسمال شركة بترورابغ.

تعد الصفقة التي تخضع لشروط الإغلاق المعتادة بما في ذلك الموافقات التنظيمية وموافقات أطراف أخرى، جزءا من حزمة تدابير مالية تهدف إلى تعزيز المركز المالي لشركة بترورابغ.

بموجب شروط اتفاقية بيع وشراء الأسهم، ستقوم شركة سوميتومو كيميكال بضخ جميع عائدات بيع الأسهم البالغة 702 مليون دولار أمريكي في شركة بترورابغ من خلال آلية يتم الاتفاق عليها مع شركة بترورابغ.

كما ستقوم أرامكو بضخ مبلغ إضافي مماثل في شركة بترورابغ عبر آلية سيتم الاتفاق عليها أيضا مع شركة بترورابغ، وذلك لتحسين المركز المالي ودعم الإستراتيجية المستقبلية لشركة بترورابغ، ليصل إجمالي المبلغ الذي يتم ضخه إلى 1.4 مليار دولار أمريكي.

إضافة إلى ذلك، وافقت كلّ من أرامكو السعودية وشركة سوميتومو كيميكال على إعفاء شركة بترورابغ من قروض المساهمين المتجددة بشكل تدريجي، والتي تبلغ قيمتها 750 مليون دولار أمريكي لكلّ منهما، مما سيؤدي إلى خفض مباشر بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي في التزامات شركة بترورابغ.

من المتوقع أن تؤدي الإجراءات إلى تحسين السيولة النقدية والمركز المالي لشركة بترورابغ، حيث تُعد جزءا من خطة تصحيحية تعتزم أرامكو السعودية وشركة سوميتومو كيميكال بحثها مع شركة بترورابغ، تتضمن أيضا مبادرات تهدف إلى تطوير المصفاة بهدف المساعدة في تحسين الأداء المالي للأعمال. تتماشى الاتفاقية مع جهود أرامكو السعودية للتوسع في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، وتوجّه شركة سوميتومو كيميكال نحو المواد الكيميائية المتخصصة بدلًا من المواد الكيميائية السلعية. قال حسين القحطاني النائب الأعلى للرئيس للوقود في أرامكو السعودية: "نواصل مساعينا لاستكشاف المزيد من الفرص التي تسهم في تعزيز سلسلة القيمة في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، وضمان تكرير نفطنا الخام في مصافٍ تابعة لنا، وتحويل المزيد من المواد الهيدروكربونية إلى مواد عالية القيمة. ومن خلال زيادة حصة أسهمنا، فإننا نتوقع تحقيق تكامل أوثق مع شركة بترورابغ، وتسهيل إستراتيجية تحولها".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

من جانبه قال سيجي تاكيوتشي كبير الإداريين التنفيذيين لشركة سوميتومو كيميكال: "في ظل تطور مشهد الأعمال في كل من قطاعي التكرير والبتروكيماويات، نعمل مع أرامكو على إيجاد إستراتيجية تحول مناسبة لشركة بترورابغ، وتحديد الإطار الأمثل لضمان النمو المستقبلي لشركة بترورابغ. ومن شأن الاتفاقية أن تعزز المركز المالي لشركة بترورابغ بشكل أكبر".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

رياح معاكسة في سوق النفط .. هل تؤثر إشارات التباطؤ الاقتصادي في نمو الطلب؟

الاقتصادية

تعد المخاوف بشأن التباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة والصين بمثابة رياح معاكسة لأسعار النفط الخام، بحسب ما ذكره لـ"الاقتصادية" محللون نفطيون. المحللون أكدوا أن ظهور بعض عمليات الشراء بالدولار الأمريكي – مدعومة بارتفاع عوائد سندات الخزانة الأمريكية – يفرض ضغوطا إضافية على السلعة المقومة بالدولار.

أوضح المحللون أن المخاوف بشأن انقطاع الإمدادات من الشرق الأوسط، وسط خطر نشوب صراع أوسع في المنطقة الرئيسة المنتجة للنفط يمكن أن تساعد في الحد من خسائر أسعار الخام.

وذكروا أن حركة أسعار الدولار الأمريكي الضعيفة، وسط تزايد الرهانات على خفض أكبر لأسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي تبين أنها عوامل رئيسة تعمل بمثابة رياح خلفية لأسعار النفط الخام.

وفي هذا الإطار، قال سيفين شيميل مدير شركة "في جي آندستري" الألمانية، إن هناك حالة من الافتقار لقناعة صعودية في أعقاب المخاوف بشأن الانكماش الاقتصادي وتباطؤ الطلب في الصين.

وأوضحوا أن البيانات الاقتصادية الأمريكية الضعيفة تشير إلى أن أكبر اقتصاد في العالم يتباطأ بشكل أسرع مما كان متوقعا في البداية وهو ما قد يضر بدوره بالطلب على الوقود ويحد من وضع رهانات صعودية قوية حول أسعار النفط.

من جانبه، ذكر فولفجانج إلياس مدير شركة "إنرجي فيينا" الدولية، أن التطورات الجيوسياسية الجديدة المحيطة بالصراعات المستمرة في الشرق الأوسط ستستمر في التأثير في أسعار النفط الخام وبصرف النظر عن هذا فإن تقرير معهد البترول الأمريكي حول مخزون النفط الأمريكي قد يوفر بعض الزخم للسلعة. من ناحيته، قال ديفيد لديسما مدير إستراتيجيات الطاقة في شركة "كورت" الدولية، إن تراجع الأسواق المالية العالمية أدى إلى الضغط على النفط ليصل إلى أدنى مستوياته في 7 أشهر. وقال إن المتداولون يوازنون بين الإشارات المستمرة على التباطؤ الاقتصادي العالمي ونمو الطلب، مشيرا إلى فرار المتداولين من الأصول الخطرة مع تفاقم الانهيار في سوق الأسهم في ظل قلق المتداولين بشأن صحة الاقتصاد العالمي.

إلى ذلك، أبرزت وكالة بلاتس للمعلومات النفطية حفاظ أرامكو السعودية على توقعاتها للطلب على المدى المتوسط والطويل مع استخدام 52% من إنتاج النفط الخام في عمليات التكرير وعمليات المصب الأخرى في الربع الثاني من 2024. ونقلت بلاتس عن أرامكو تأكيدها أن أسعار النفط الخام ارتفعت في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول بسبب "تخفيف الضغوط التضخمية والنمو الموسمي المتوقع للطلب وانخفاض مخزونات النفط الخام العالمية".

وأدت تخفيضات إمدادات أوبك + والمخاوف من أن الصراع في الشرق الأوسط قد يؤثر في الإنتاج من المنطقة إلى دعم الأسعار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط أكثر من دولار اليوم الثلاثاء معوضا خسائر اليوم السابق، إذ تغلبت المخاوف من أن يؤثر تفاقم الصراع في الشرق الأوسط على الإمدادات في القلق من ركود محتمل في الولايات المتحدة قد يضر بالطلب في أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وخلال التعاملات، صعدت العقود الآجلة لخام برنت 1.25 دولار، أو 1.6 %، إلى 77.55 دولار للبرميل، في حين زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.35 دولار، أو 1.9 %، إلى 74.29 دولار.

وأمس الاثنين، هبطت أسعار الخامين القياسيين بنحو 1 % على خلفية هبوط أسواق الأسهم العالمية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«أرامكو» تسجل أرباحاً قوية في الربع الثاني 2024

عكاظ

فيما تراجع صافي الدخل بنسبة 3.4%، حققت شركة أرامكو السعودية أداءً قوياً وتقدماً إيجابياً في إستراتيجيتها للنمو على المدى البعيد. وبلغ صافي الدخل 109 مليارات ريال سعودي (29.1 مليار دولار) في الربع الثاني، و211.3 مليار ريال سعودي (56.3 مليار دولار) في النصف الأول من العام.

وعزت الشركة انخفاض صافي الربح بشكل رئيسي إلى تأثير انخفاض كميات النفط الخام المبيعة وضعف هوامش الربح في عمليات التكرير، الذي تم تعويضه جزئياً بارتفاع أسعار النفط الخام مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، وانخفاض ضريبة الدخل والزكاة.

في حين ارتفعت أرباح الشركة على أساس فصلي بنسبة 6.6%، مقارنةً مع صافي ربح 102.27 مليار ريال (27.27 مليار دولار أمريكي) للربع الأول من عام 2024، ويعزى هذا الارتفاع في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار النفط الخام والزيادة القوية في هوامش أرباح أعمال الكيميائيات، وقابل ذلك جزئيًا ضعف في هوامش أرباح أعمال التكرير.

وانخفض صافي الدخل خلال النصف الأول 2024 بنسبة 9% إلى 211.28 مليار ريال (56.34 مليار دولار)، مقارنة مع 232.35 مليار ريال (61.96 مليار دولار أمريكي) للفترة ذاتها من العام الماضي، ويعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى تراجع الكميات المباعة من النفط الخام، وضعف هوامش أرباح أعمال التكرير، وانخفاض دخل التمويل والدخل الآخر. وقد قابل ذلك جزئيًا ارتفاع أسعار النفط الخام وانخفاض الريع على إنتاج النفط الخام مقارنة بالفترة ذاتها للسنة السابقة، وانخفاض ضرائب الدخل والزكاة.

وأشارت الشركة إلى أن الدخل الآخر المتعلق بالمبيعات بلغ 44.90 مليار ريال للربع الثاني من عام 2024، مقابل 45.75 مليار ريال للربع الثاني من العام الفائت، و35.81 مليار ريال سعودي للربع الأول من العام الجاري، ونتيجة لذلك، بلغ إجمالي الإيرادات والدخل الآخر المتعلق بالمبيعات 470.61 مليار ريال للربع الثاني من عام 2024 (448.32 مليار ريال سعودي للربع الثاني من عام 2023، 437.85 مليار ريال سعودي للربع الأول من عام 2024).

وبلغ الدخل الآخر المتعلق بالمبيعات 80.71 مليار ريال سعودي للنصف الأول من عام 2024 (88.13 مليار ريال سعودي للنصف الأول من عام 2023). ونتيجة لذلك، فإن إجمالي الإيرادات والدخل الآخر المتعلق بالمبيعات بلغ 908.46 مليار ريال سعودي للنصف الأول من عام 2024 (908.15 مليار ريال سعودي للنصف الأول من عام 2023). من جهة أخرى، أعلنت أرامكو السعودية توزيع الأرباح الأساسية على المساهمين عن الربع الثاني من عام 2024م، بما يتماشى مع سياسة الشركة لتوزيع الأرباح والتي تهدف إلى توزيع أرباح مستدامة ومتزايدة. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الشركة عن خامس توزيع للأرباح المرتبطة بالأداء على المساهمين بناءً على النتائج السنوية الكاملة لعامي 2022م و2023م.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وبلغ إجمالي الأرباح الموزعة 116.45 مليار ريال (31 مليار دولار)، بواقع 76.06 مليار ريال (20.28 مليار دولار) أرباح أساسية، و40.39 مليار ريال (10.77 مليار دولار) أرباح مرتبطة بالأداء.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

وفد روسي في بوركينا فاسو لتقييم مشروع كهرباء بالطاقة النووية

بدأ وفد من شركة «روساتوم» النووية الروسية العملاقة اليوم (الثلاثاء) زيارة تستغرق أربعة أيام إلى بوركينا فاسو لتقييم مشروع لبناء محطة لتوليد الكهرباء مع حكومة هذا البلد، وفقاً لـ«وكالة الصحافة الفرنسية».

سُجل تقارب بين روسيا وبوركينا فاسو منذ الانقلاب الذي قاده النقيب إبراهيم تراوري في سبتمبر (أيلول) 2022.

وفي أكتوبر (تشرين الأول) 2023، وقعت حكومة بوركينا فاسو وروسيا في موسكو اتفاقية لبناء محطة تعمل بالطاقة النووية.

وقال وزير الطاقة والمناجم والمحاجر في بوركينا يعقوب جوبا بعد جلسة عمل: «جاء وفد (روساتوم) لمناقشة الجوانب الفنية التي تتيح تحديد كل المتطلبات اللازمة لتنفيذ محطة الطاقة هذه وبدء العمل على بنائها».

وأضاف: «لدينا أمل كبير في هذه الزيارة التي ستسمح لنا بفهم الأمور المتعلقة بقضايا الطاقة، ولكن أيضاً الجوانب الأخرى التي تهم الوزارات الأخرى»، بما في ذلك الصحة والتعليم العالي والزراعة والبيئة.

وتابع ألكسندر رينيف كبير مهندسي «روساتوم»: «سنبذل قصارى جهدنا لتنفيذ أعمال التركيب في محطة الطاقة النووية في أسرع وقت ممكن»، من دون تحديد مهلة زمنية.

وأضاف رينيف أنه سيتم بحث موقع بناء المحطة «مع مراعاة المسائل الأمنية» في البلد الذي يواجه هجمات الجماعات المتطرفة، خلال إقامة الوفد، التي تنتهي الجمعة.

في نهاية عام 2020، كان 22.5 في المائة فقط من سكان بوركينا فاسو (67.4 في المائة في المناطق الحضرية و5.3 في المائة في المناطق الريفية) يحصلون على الكهرباء، وفقاً لبنك التنمية الأفريقي.

وقال الوزير جوبا: «من خلال الحل النووي، نريد حل مشكلة العجز في الكهرباء التي تعانيها بوركينا فاسو بشكل نهائي وعلى المدى الطويل».

تستورد بوركينا فاسو جزءاً كبيراً من احتياجاتها من الكهرباء من ساحل العاج وغانا المجاورتين، وتنتج جزءاً آخر محلياً، وذلك بشكل رئيسي عن طريق الطاقة الكهرومائية أو الطاقة الشمسية.

ولا يوجد في القارة الأفريقية حالياً سوى محطة كهرباء واحدة تعمل بالطاقة النووية في جنوب أفريقيا بالقرب من كيب تاون.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

بعد انتعاش وجيز... النفط يتراجع بفعل زيادة مفاجئة في مخزونات الخام الأميركية

تراجعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية المبكرة، يوم الأربعاء، بعد انتعاش وجيز في الجلسة السابقة، وذلك بعدما أظهرت بيانات زيادة غير متوقعة في مخزونات الخام والبنزين في الولايات المتحدة، مما عوّض تأثير المخاوف بشأن إمدادات النفط العالمية. وبحلول الساعة 00:20 بتوقيت غرينتش، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 21 سنتاً، أو 0.27 في المائة، إلى 76.27 دولار للبرميل. وتراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 25 سنتاً، أو 0.34 في المائة، إلى 72.95 دولار.

وذكرت مصادر في السوق، نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي، الثلاثاء، أن مخزونات النفط الخام والبنزين ونواتج التقطير في الولايات المتحدة زادت الأسبوع الماضي. وانخفض الخامان القياسيان جراء ذلك.

وكان الخام الأميركي وخام برنت قد انتعشا من أدنى مستوياتهما في عدة أشهر، ليسجلا ارتفاعاً عند التسوية في الجلسة السابقة. وقالت المصادر التي تحدثت شرط عدم نشر هوياتها، إن أرقام معهد البترول الأميركي أظهرت زيادة مخزونات الخام 176 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في الثاني من أغسطس (آب).

وكان محللون استطلعت «رويترز» آراءهم قد توقعوا انخفاض مخزونات الخام بمقدار 700 ألف برميل. وارتفعت مخزونات البنزين 3.313 مليون برميل مقابل توقعات المحللين لانخفاض قدره مليون برميل، في حين ارتفعت مخزونات نواتج التقطير 1.217 مليون برميل، وهي زيادة أكبر من المتوقع. ومن المقرر أن تصدر إدارة معلومات الطاقة الأميركية بيانات المخزونات الأسبوعية الأربعاء.

وقال دانيال هاينز المحلل في «إيه إن زد»: «أي تصعيد للصراع في الشرق الأوسط قد يزيد خطر اضطراب الإمدادات من المنطقة».

كما أن انخفاض الإنتاج في حقل الشرارة النفطي الليبي الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 300 ألف برميل يومياً، يفاقم المخاوف حيال نقص الإمدادات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ليبيا تعلن تخفيض الإنتاج في حقل الشرارة بسبب اعتصامات

الشرق الأوسط

أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، الثلاثاء، عن بدء التخفيض الجزئي للإنتاج من حقل الشرارة النفطي.

وأرجعت المؤسسة، في بيان عبر صفحتها الرسمية بموقع «فيسبوك» ذلك إلى ما وصفته بـ«ظروف القوة القاهرة الناجمة عن اعتصامات تجمع حراك فزان».

وناشدت المؤسسة الأطراف المعنية بضرورة مراعاة المصلحة الوطنية، ودعم جهود المؤسسة الرامية إلى استقرار الإنتاج وزيادته.

ويعد حقل الشرارة الأكبر في ليبيا بإنتاج يصل إلى 315 ألف برميل يومياً، ويقع جنوب غربي ليبيا بالقرب من مدينة أوباري والحدود الجزائرية، وشهد الحقل خلال السنوات الأخيرة إغلاقات متكررة كان آخرها يناير (كانون الثاني) الماضي، حيث أغلقه حراك فزان لمدة أسبوعين بسبب مطالب لأهالي سكان جنوب ليبيا.

وأغلق حقل الشرارة بشكل جزئي يوم السبت الماضي، دون ذكر أسباب. وكان المنسق العام لحراك فزان، بشير الشيخ، نشر مقطع فيديو نفى فيه علاقتهم بالإغلاق، وقال إن نجل القائد العام للقوات المسلحة في شرق البلاد، هو من أصدر أوامره إلى القوات الموجودة هناك بالإغلاق في محاولة للضغط على شركة «ريبسول» المشغلة للحقل، للتدخل لدى مدريد، وإلغاء مذكرة التوقيف الصادرة بحقه.

وبدورها، أدانت حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس، واستنكرت أي محاولة تهدف إلى تعطيل شريان اقتصادي مهم مثل حقل الشرارة، الذي يمثل نحو 40 في المائة من إنتاج النفط في البلاد، وتبلغ حصة إنتاج ليبيا فيه 88 في المائة وحصة المشغل الأجنبي 12 في المائة، وفق الحكومة.

وحذرت الحكومة، في بيان يوم الاثنين، مما قد يترتب على إغلاق الحقل من تفاقم معاناة الشعب الليبي، مؤكدة أن الثروات النفطية هي ملك لكل الليبيين، ولا يجوز استخدامها ورقة ضغط لتحقيق أهداف سياسية أو شخصية ضيقة.

وأشارت إلى أنها لن تتوانى عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالح الشعب والدفاع عن حقوقه في الاستفادة من ثروات بلاده، وجددت الدعوة إلى تحكيم لغة العقل وإعلاء مصلحة الوطن والمواطن، والتخلي عن الأعمال التي تضر بهما.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الصين تحدد أولويات نظام الطاقة

الشرق الأوسط

كشفت هيئة التخطيط الصينية يوم الثلاثاء عن تفاصيل خطة مدتها ثلاث سنوات لتحديث نظام الطاقة، مع سعي البلاد إلى زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتخفيف الضغط الناجم عن ارتفاع الطلب على الطاقة على الشبكة الوطنية.

وقالت هيئة التخطيط إن الخطة التي أطلقتها اللجنة الوطنية للإصلاح والتنمية للفترة من 2024 إلى 2027، ستساعد الصين على تحقيق هدف خفض انبعاثات الكربون إلى ذروتها قبل عام 2030، وتتضمن إرشادات بشأن تحديث أنظمة النقل والتوزيع. كما تدعو الخطة إلى استخدام المزيد من الطاقة المتجددة في مشاريع نقل الطاقة لمسافات طويلة في الصين، التي ترسل الكهرباء عادة من محطات كبيرة في غرب الصين إلى مدن في شرق البلاد.

وحددت الخطة هدفاً لسعة الاستجابة للطلب للوصول إلى 5 في المائة من الحمل الكهربائي الأقصى، مع تهيئة الظروف لاستجابة الطلب للوصول إلى 10 في المائة من الحمل الأقصى.

وفي شأن منفصل، قال شينغ شون المسؤول بوزارة التجارة الصينية، أمام مؤتمر لصناعة الكيماويات في مدينة شيان يوم الثلاثاء، إن منتجي خامات ومنتجات الكيماويات في الصين يواجهون ضغوطاً متزايدة بسبب تحقيقات مكافحة الإغراق.

ونقلت وكالة «بلومبرغ» عنه القول إن شركات الكيماويات الصينية تواجه منذ بداية العام الحالي 90 قضية إغراق، مقابل 58 قضية في 2023 و29 قضية في 2022.

وأطلقت الهند والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تحقيقات بشأن وجود شبهة إغراق من جانب منتجات كيماويات صينية، ومنها مبيد الحشائش بريتلاكلور وراتينجات الإيبوكسي. وقال شون خلال المؤتمر الذي شارك فيه عبر الإنترنت إنه على قطاع الكيماويات الصيني تجنب «الالتفاف»، وهو تعبير يشير إلى محاولات الشركات تقليد أو الإضرار ببعضها البعض بسبب اشتداد المنافسة بينها في الأسواق الخارجية.

وفي الأسواق، هبطت أسهم الصين إلى أدنى مستوياتها في ستة أشهر يوم الثلاثاء رغم موجة صعود إقليمية، وتراجع اليوان عن أعلى مستوى في سبعة أشهر أمام الدولار يوم الاثنين، وهو ما يشكل تحدياً لوجهات النظر القائلة بأن الأصول الصينية ستكون ملاذاً آمناً من هزيمة السوق العالمية. لكن العائدات الطويلة الأجل للصين قفزت بسبب مخاوف من بيع السندات الذي تنظمه الحكومة لتهدئة موجة صعود حادة، وليس بسبب توقعات اقتصادية أكثر تفاؤلاً.

وسجلت أسواق الأسهم الصينية وهونغ كونغ أداء أفضل يوم الاثنين، وسط عمليات بيع شرسة في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، ولكنها كانت استثنائية مع انتعاش الأسواق الإقليمية. واختتم مؤشر «سي إس آي 300» للأسهم القيادية الجلسة منخفضاً إلى أدنى مستوى له منذ فبراير (شباط) بعد افتتاح اليوم مرتفعاً. وأغلق مؤشر شنغهاي المركب مرتفعاً بنسبة 0.2 في المائة. وأغلق مؤشر هانغ سنغ في هونغ كونغ منخفضاً بنسبة 0.3 في المائة بعد هبوطه إلى أدنى مستوى له منذ 22 أبريل (نيسان) في الجلسة السابقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتم تداول اليوان المحلي عند نحو 7.1450 مقابل الدولار في وقت متأخر من بعد الظهر، وهو أقل بشكل حاد من ذروة سبعة أشهر عند 7.1120 التي سجلها يوم الاثنين.

وقال كريستوفر ينغ، مدير الاستثمار في شركة «شنغهاي جو تشنغ» لإدارة الأصول، إنه يشك في أن تكون الصين ملاذاً آمناً من الانحدار العالمي بسبب أساسياتها المهتزة. وقال ينغ إن المستثمرين الذين يشعرون بنبض اقتصاد الصين «يحتاجون إلى الانتظار حتى نهاية موسم أرباح منتصف العام في الصين، وكذلك خفض أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي المتوقع في سبتمبر (أيلول) المقبل».

كما عزا بعض المستثمرين ضعف سوق الأسهم يوم الثلاثاء إلى ارتفاع العائدات طويلة الأجل، وهو ما قد يحد من تقييمات الأسهم.

وارتفع عائد سندات الخزانة الصينية لأجل 10 سنوات بنحو 1.5 نقطة أساس إلى 2.165 في المائة، بعد أن قفز بنحو 4 نقاط أساس منذ يوم الجمعة.

وانخفضت العقود الآجلة على السندات بنحو 0.5 في المائة، وسجلت أكبر انخفاض لها في شهر.

وجاء التصحيح في أسعار السندات، التي تتحرك عكسياً مع العائدات، بعد أن شوهدت البنوك الحكومية تبيع كميات كبيرة من سندات الخزانة القياسية لأجل 10 سنوات في وقت متأخر من بعد ظهر يوم الاثنين. كما تراجعت شهية المستثمرين للسندات بعد أن طلب البنك المركزي الصيني، بنك الشعب الصيني، من بعض المؤسسات المالية الإبلاغ عن التغييرات اليومية في مراكزها وأرصدتها من سندات الخزانة طويلة الأجل، مما يشير إلى تدقيق أكثر دقة.

وقال يان زيكي، المحلل في هوان للأوراق المالية: «قد يكون التراجع الناجم عن بيع سندات البنوك الكبرى مجرد مقدمة... حيث تمتلك البنوك الحكومية ذخيرة وفيرة».

ومقابل بقية آسيا، كان أداء الصين وهونغ كونغ ضعيفاً يوم الثلاثاء، حيث ارتفعت الأسهم اليابانية بأكثر من 10 في المائة بعد عمليات البيع التاريخية يوم الاثنين. وتعافت أسواق آسيوية أخرى وسط تعليقات مهدئة من محافظي البنوك المركزية في الخارج.

لكن الأسهم الصينية كانت ضعيفة الأداء مقارنة بالأسواق الإقليمية هذا العام، مما جعل السوق محصنة نسبياً ضد التقلبات العالمية، وفقاً لشيا هاوجي، المحلل في جوسين فيوتشرز في شنتشن، الذي قال إن «الأسهم الصينية ترقد بالفعل على الأرض... فالنمو المتخلف لثاني أكبر اقتصاد في العالم هو في طليعة أذهان المستثمرين وسط الضغوط الانكماشية، وتراجع العقارات المطول، والاستهلاك الهزيل». وأثرت أسهم البنوك والتأمين في الصين على المؤشر يوم الثلاثاء، لكن التأثير تم تعويضه جزئياً من خلال انتعاش أسهم العقارات. وفي هونغ كونغ، أضافت شركات التكنولوجيا 0.4 في المائة. وفي سوق السندات الصينية، قال المتعاملون إن جهود بنك الشعب الصيني لتهدئة عمليات الشراء المحمومة قد يكون لها تأثير قصير الأجل، لكن التصحيح قد يوفر فرص شراء حيث من المتوقع المزيد من التيسير.

ولا يزال اليوان الصيني منخفضاً بنسبة 0.6 في المائة مقابل الدولار حتى الآن هذا العام... لكن تعافيه الأخير «خلق مساحة كبيرة لبنك الشعب الصيني لتطبيق المزيد من تدابير التيسير في الأشهر المقبلة، وخاصة في ظل ضعف الطلب على الائتمان واستمرار الضغوط الانكماشية محلياً»، بحسب سيرينا تشو، الخبيرة الاقتصادية الصينية في ميزوهو سيكيوريتيز آسيا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

اتفاقية بين «أدنوك» و«أوساكا غاز» اليابانية لتوريد الغاز الطبيعي المسال

أعلنت شركة «أوساكا غاز» اليابانية الثلاثاء، أنها وقعت البنود الرئيسية لاتفاقية طويلة الأمد مع شركة «بترول أبوظبي الوطنية» (أدنوك) لتوريد ما يصل إلى 0.8 مليون طن متري سنوياً من الغاز الطبيعي المسال.
وقالت الشركة اليابانية في بيان صحافي، إن هذه الاتفاقية تمثل أول صفقة طويلة الأمد للغاز الطبيعي المسال بين «أوساكا غاز» و«أدنوك»، مضيفة أنه من المتوقع أن يبدأ العقد في أواخر العقد الحالي.

وسيتم إرسال الشحنات بصورة أساسية من مشروع الرويس للغاز الطبيعي المسال الذي يجري تطويره حالياً في مدينة الرويس الصناعية بالظفرة في أبوظبي.

وبحسب البيان، فمن المتوقع أن تبدأ عمليات التشغيل التجاري له في عام 2028 كأول منشأة لتصدير الغاز الطبيعي المسال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعمل بالطاقة النظيفة.

ووفقاً للاتفاقية، سيتم شحن الغاز الطبيعي المسال إلى موانئ «أوساكا غاز» و«أوساكا غاز لإمدادات الطاقة والتجارة» (أوجست)، الشركة الفرعية التابعة لها ومقرها سنغافورة.

وأضافت الاتفاقية أن شركتي «أوساكا غاز» و«أدنوك» ستعملان معاً لإبرام اتفاقية بيع وشراء مفصلة في الأشهر المقبلة بناء على شروط اتفاقية البيع والشراء.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

الناصر: الطلب العالمي على النفط قوي رغم مخاوف التباطؤ العالمي

قال رئيس شركة «أرامكو السعودية» وكبير الإداريين التنفيذيين، المهندس أمين الناصر، إن الطلب العالمي على النفط قوي رغم مخاوف التباطؤ العالمي، لافتاً إلى أن الشركة واصلت تحقيق أداء مالي قوي مع أرباح وتدفقات نقدية قوية خلال النصف الأول من العام، ما انعكس بدوره على تقديم توزيعات أرباح أساسية مستدامة ومتزايدة، بالإضافة إلى توزيعات أرباح مرتبطة بالأداء، والتي تتنامى مع زيادة عدد المساهمين.

وأضاف الناصر: «واصلنا أيضاً خلق وتحقيق النمو والقيمة، ويدل على ذلك الإقبال الإيجابي من المستثمرين الذي حظي به طرح الحكومة العام الثانوي لأسهم (أرامكو السعودية)، وإصدار سندات بقيمة 6 مليارات دولار»، وأشار أن سعي «أرامكو السعودية» لخلق القيمة يدعمه كثير من العوامل، بما في ذلك المزايا التنافسية طويلة الأجل، والمرونة الاستثنائية خلال الدورات المالية، والميزانية العمومية القوية.

وأبان أنه استناداً إلى نقاط القوة هذه، حققت الشركة خلال الربع الثاني أيضاً تقدماً كبيراً في المجالات الاستراتيجية الرئيسية، بما في ذلك تطوير استراتيجية «أرامكو» في مجال الغاز، وتوسيع المحفظة بمجال الطاقات الجديدة، فضلاً عن الشراكة مع شركات تصنيع السيارات الرائدة في تقنيات المركبات منخفضة الانبعاثات، وتوسيع الشبكة العالمية في مجال البيع بالتجزئة. وفي الوقت نفسه، تواصل الشركة استكشاف الفرص الجديدة لتعزيز محفظتها وقدراتها لتمكين مستقبل طاقة آمن وأكثر استدامة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

زيـاد المرشـد: نتائـج «أرامكـو» القويـة بفضـل تحسن أسعار النفط والاستثمارات الاستراتيجية

الشرق الأوسط

أوضح النائب التنفيذي للرئيس وكبير الإداريين الماليين في «أرامكو السعودية»، زياد المرشد، أن الشركة حققت نتائج مالية قوية خلال الربع الثاني من العام، بفضل تحسن أسعار النفط الخام عالمياً وزيادة الطلب الموسمي، إلى جانب المستويات المنخفضة للمخزون العالمي.

وكانت «أرامكو» حققت صافي دخل تجاوز 109 مليارات ريال (29 مليار دولار) خلال الربع الثاني، بنسبة نمو بلغت 6.6 في المائة مقارنةً بالربع الأول. كما سجلت تدفقات نقدية حرة تفوق 71 مليار ريال (18.9 مليار دولار).

وأشار المرشد في مقابلة مع بوابة «أرقام» إلى أن استثمارات الشركة الرأسمالية بلغت 12.5 مليار دولار، بزيادة 7 في المائة على أساس ربع سنوي، مما يعكس استراتيجية النمو المستمرة للشركة.

كما لفت إلى أن تكلفة الإنتاج والكثافة الكربونية لقطاع التنقيب والإنتاج في «أرامكو» منخفضة جداً، مع طاقة إنتاج فائضة تصل إلى 3 ملايين برميل يومياً، مما يتيح لها الاستفادة من الطلب المتزايد على النفط الخام.

وفيما يتعلق بإصدار السندات الدولية الأخيرة بقيمة 6 مليارات دولار، أوضح المرشد أن الهدف الرئيسي هو إعادة تحديد العائد على السندات وتوسيع قاعدة المستثمرين، وتحسين سيولة تداول السندات، دون ارتباط إصدار السندات بتمويل مشاريع محددة.

وقال المرشد إن جميع استثمارات الشركة الرأسمالية تسير بشكل ممتاز حسب الخطط التوسعية.

وكشف عن أنه من المتوقع أن تبدأ المرحلة الأولى من مشروع تطوير حقل الدمام في وقت لاحق من هذا العام، تليه مشاريع في حقلي المرجان والبري في 2025، ثم حقل الظلوف في 2026.

وفيما يخص قطاع الغاز، قال المرشد إن مشاريع التوسعة تقدمت، والمرحلة الأولى من إنتاج الجافورة ومعمل رأس تناقيب متوقع بدايتها في 2025. وأضاف «أبرمنا عقود المرحلة الثالثة من شبكة الغاز الرئيسة، المستهدفة زيادة السعة بحلول 2028».

أما في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، فقد أتمت الشركة استحواذها على 40 في المائة من شركة «غاز ونفط باكستان»، واتفاقيات لشراء 10 في المائة من شركة «هورس باورترين» المحدودة.

وفي مجال الاستدامة، وبالشراكة مع «صندوق الاستثمارات العامة» و«أكوا باور»، وقعت «أرامكو» اتفاقيات لشراء الكهرباء لثلاثة مشاريع طاقة شمسية كهروضوئية بسعة إجمالية 5.5 غيغاواط، تعزيزاً لنمو أعمال الشركة وقيمتها للمساهمين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«سابك» السعودية تعتزم إنشاء مصنع مركبات البلاستيكيات الهندسية في الصين

وقعّت «الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)»، التي تعمل في مجال الكيماويات المتنوعة، اتفاقية استثمار محتمل مع حكومة فوجيان لبناء مصنع لإنتاج مركبات البلاستيكيات الحرارية الهندسية في مقاطعة فوجيان الصينية، برعاية وزارة الطاقة السعودية.

وأشارت الشركة في بيان، الثلاثاء، إلى أن هذا الاستثمار يؤكد المساعي الرامية إلى تلبية متطلبات زبائنها المحليين في الصين عبر تقديم حلول مبتكرة، مع تمكين حضور الشركة في السوق الصينية وإسهاماتها في دفع جهود التنمية المستدامة وتعزيز الجودة العالية لقطاع صناعة الكيماويات.

وقال الرئيس التنفيذي لـ«سابك» المهندس عبد الرحمن الفقيه، إن هذه الاتفاقية تمثل علامة بارزة في توسّع الشركة بالصين، ويهدف المشروع إلى تنمية القدرة على توريد منتجات المواد المُركّبة، وخدمة هذه السوق الاستراتيجية والمهمة عبر توفير حلول لمواد مبتكرة وعالية الجودة بشكل مستمر. وسيُنتج المصنع بشكل أساسي مجموعة من مواد «بولي كربونيت لكسان» و«بولي كربونيت/مطاط سايكولوي»، لاستخدامهما في تصنيع المواد المتقدمة المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات قطاعات صناعية واسعة؛ مثل الكهربائيات والإلكترونيات الاستهلاكية والسيارات، والقطاعات الناشئة مثل الطاقة الشمسية والتشغيل الكهربائي وتقنية الجيل الخامس. تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى المصنع المُرتقب، تُدير «سابك» عدداً من المرافق في الصين تشمل مركزاً للتقنية في شنغهاي، إلى جانب 3 مصانع للمُركّبات في كل من قوانغتشو وشانغهاي وتشونغتشينغ، فضلاً عن عملياتها في 17 مدينة بجميع أنحاء الصين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«غونفور» تشتري 50 % من حصة محطات الوقود التابعة لـ«توتال» في باكستان

وافقت مجموعة «غونفور» المحدودة على شراء حصة شركة «توتال إنرجيز» البالغة 50 في المائة في شبكة محطات الوقود في باكستان، وهي أحدث خطوة من جانب شركة تجارة سلعية كبرى في تجارة الوقود بالتجزئة.

تضم شبكة «توتال باركو»، وهي مشروع مشترك بنسبة 50 - 50 في المائة مع شركة «باك - عرب ريفاينري» المحدودة، أكثر من 800 محطة وقود ووحدة توزيع زيوت التشحيم، وفق «بلومبرغ».

وتعد «غونفور» من بين شركات السلع العالمية التي تستغل الأرباح الوفيرة لشراء أصول المصب في رهان على الطلب في الأسواق الناشئة ولتأمين عقود شراء الوقود.

وهذا هو ثاني استثمار كبير تعلن عنه «غونفور» في غضون أسبوع، بعد أن وافقت على الاستحواذ على نصف مصفاة الوقود الحيوي في هولندا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إنتاج الهيدروجين الأخضر.. خبيرة سعودية تتحدث عن التكلفة والتحديات

الطاقة

ما يزال إنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم العربي يواجه عددًا من التحديات، في مقدّمتها عدم توافر البنية التحتية الملائمة للنقل والتخزين وارتفاع التكلفة الاقتصادية، بجانب الحاجة إلى التقنيات المتطورة.

جاء ذلك في ورقة عمل لخبيرة الطاقة ومستشارة المشروعات البيئية بشركة المستقبل للاستشارات الهندسية السعودية الدكتورة تماضر صالح، قدّمتها خلال ندوة عبر خاصية التواصل المرئي، حضرتها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)- بعنوان "تحديات وفرص إنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم العربي: نحو التحول الطاقي المستدام".

وعُقدت هذه الندوة في إطار فعاليات المبادرة العربية للتعريف بالهيدروجين الأخضر والمشروعات الخضراء 2024، وأدارها عضو فريق تنظيم المبادرة المهندس أحمد حمدي.

وتسلّط هذه المبادرة الضوء على أحدث التطورات في مجال الهيدروجين الأخضر في مصر والمنطقة العربية، وتحاول استشراف المستقبل من خلال تنظيم عدد من الندوات والمشروعات التي تدعم تحول الطاقة.

تنويع مصادر الطاقة

قالت خبيرة الطاقة السعودية، إن العالم يشهد -حاليًا- تحولًا إستراتيجيًا كبيرًا نحو تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاستدامة البيئية؛ ما يجعل الهيدروجين الأخضر يبرز بمثابة مصدر واعد للطاقة.

وأضافت أن الهيدروجين الأخضر سيكون اللاعب الرئيس في أسواق الطاقة خلال العقدين المقبلين، متوقعة أن تصل الاستثمارات في هذا القطاع إلى أكثر من 400 مليار دولار بحلول عام 2050.

وتابعت أن الهيدروجين يكتسب أهميته من دوره في مكافحة تغير المناخ بفضل قدرته على تخزين الطاقة بكفاءة عالية، وتقديم حلول مستدامة لقطاعات مثل النقل الثقيل والصناعة.

واستطردت قائلة، إن الهيدروجين الأخضر يكتسب اهتمامًا عالميًا متزايدًا، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتوافر موارد طبيعية ضخمة تؤهلها لأن تكون مركزًا رئيسًا في إنتاجه وتصديره.

تحديات الإنتاج

أوضحت الدكتورة تماضر صالح أن إنتاج الهيدروجين الأخضر في المنطقة العربية يواجه عددًا من التحديات، أبرزها البنية التحتية للمشروعات، مشيرة إلى ضرورة توافر مجموعة متكاملة من المرافق والتقنيات والأنظمة المُصممة خصوصًا لإنتاج الهيدروجين وتخزينه ونقله وتوزيعه.

ولفتت إلى أن هذه البنية التحتية ستشكّل العمود الفقري للاقتصاد القائم على الهيدروجين، إذ ستتيح التكامل السلس للهيدروجين ليؤدّي دوره في عملية تحول الطاقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأشارت إلى أن المشروعات تواجه -كذلك- تحديات تقنية كبيرة تتعلق بكفاءة إنتاج الهيدروجين وتخزينه ونقله، موضحة أن هذه التحديات تتطلب استثمارات كبيرة في البحث والتطوير والحاجة إلى تقنيات إنتاج متقدمة.

كما سلّطت الضوء على أن تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر ما تزال مرتفعة مقارنًة بمصادر الطاقة التقليدية؛ ما يتطلب دعمًا ماليًا كبيرًا من الحكومات والشركات.

ودعت إلى ضرورة تقييم التأثيرات البيئية المحتملة لتقنيات الهيدروجين الأخضر المستعمَلة، وضمان الاستدامة في عمليات الإنتاج.

وأبرزت الحاجة إلى تطوير أطر تنظيمية داعمة للهيدروجين الأخضر، مؤكدةً دور السياسات الحكومية بتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

المنافسة العالمية

تواجه الدول العربية منافسة من دول مثل اليابان وأستراليا، وتحتاج إلى تعزيز قدراتها التنافسية في سوق الهيدروجين العالمية، من خلال تحسين الكفاءة وخفض التكاليف.

واقترحت الدكتورة تماضر صالح أن تكثّف الدول العربية استثماراتها في مجالات البحث والتدريب وتطوير الشراكات الإستراتيجية وتأهيل الكوادر الوطنية للإلمام بالتقنية، واكتساب الخبرة التشغيلية اللازمة.

وأوضحت أن المنطقة العربية لديها فرص كبيرة للريادة في مجال الهيدروجين الأخضر، من بينها وفرة الموارد الطبيعية من طاقتي الشمس والرياح، التي يمكن استعمالها في عمليات التحليل الكهربائي.

يُضاف إلى ذلك البنية التحتية المتقدمة في بعض الدول العربية، مثل دول الخليج التي تملك بنية تحتية قوية في مجال النفط والغاز، يمكن استعمالها في سلاسل توريد الهيدروجين.

وأكدت أن الهيدروجين يمكنه الإسهام في خطط الدول العربية لتنويع الاقتصاد، وأداء دور رئيس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

أسباب انخفاض أسعار النفط.. ومتى تصل إلى 80 دولارًا؟.. 10 خبراء يتحدثون

تراجعت أسعار النفط بصورة ملحوظة منذ مطلع شهر أغسطس/آب الجاري، بعد أن حقّقت مكاسب على خلفية التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

إذ ارتفعت الأسعار بنسبة 3% في جلسة 31 يوليو/تموز 2024، بعد أن أثار اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، في إيران، خطر نشوب صراع أوسع نطاقًا في الشرق الأوسط؛ ما أثار المخاوف بشأن التداعيات المحتملة على النفط الخام.

وسرعان ما تراجعت أسعار النفط بنسبة 2% في نهاية تعاملات يوم الخميس 1 أغسطس/آب 2024، الذي شهد -أيضًا- اجتماع لجنة المراقبة الوزارية التابعة لتحالف أوبك+، وتجديد تأكيد الدول التي تطبق تخفيضات طوعية للإنتاج، بقيادة السعودية، أن التخلص التدريجي من هذه التخفيضات يُمكن وقفه مؤقتًا أو عكس اتجاهه (زيادة الإنتاج).

واستطلعت منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) آراء نخبة من الخبراء المتخصصين حول أسباب انخفاض أسعار النفط رغم التوترات الجيوسياسية الأخيرة، ومدى احتمالية ارتفاع الأسعار مجددًا.

عوامل انخفاض أسعار النفط

أرجع المستشار والخبير بمجال الطاقة في سلطنة عمان، مدير عام التسويق بوزارة الطاقة والمعادن العمانية -سابقًا- علي بن عبدالله الريامي، انخفاض سعر النفط إلى البيانات الأخيرة من الحكومة الأميركية بعدم وجود نمو مثلما هو متوقع، وانخفاض الأسهم في البورصات العالمية، والتخوف من دخول الاقتصادات الكبرى في حالة ركود، وعدم وجود نمو في الطلب على النفط في آسيا، خاصةً في الصين.

وقال: "على الرغم من هذه الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى انهيار أسعار النفط في الأيام القليلة الماضية، التي أتوقع أن تستمر خلال عدة أيام مقبلة، كان من المفترض أن يكون للتطورات الجيوسياسية الأخيرة تأثير إيجابي في أسعار الخام، ولكن كان الوضع الاقتصادي والخوف من الركود أقوى".

وأضاف الريامي -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة- أن أسعار النفط لم تتأثر بخروج حقل الشرارة وبعض الحقول الصغيرة في ليبيا عن الإنتاج، والعوامل المناخية في الولايات المتحدة.

ومن جانبه، يرى كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة أومود شوكري، أن أسعار النفط ارتفعت في البداية بسبب المخاوف بشأن انقطاع الإمدادات في أعقاب هجمات إيران على إسرائيل؛ ومع ذلك، أدى الضرر المحدود والافتقار إلى التصعيد إلى انخفاض علاوة المخاطر.

وتابع: "كان لإغلاق حقل الشرارة، الذي من شأنه عادةً أن يرفع الأسعار، تأثير خافت بسبب الاستقرار في مناطق أخرى وإمكان استئناف الإنتاج أو تعويضه".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بالإضافة إلى ذلك، يرى شوكري أن خفض وكالة الطاقة الدولية لتوقعات نمو الطلب على النفط، يعكس نظرة حذرة بشأن استهلاك النفط العالمي، ما يخفّف من ارتفاع الأسعار.

وشدد على أن العوامل الاقتصادية تؤدي -أيضًا- دورًا مهمًا؛ إذ يُمكن أن تؤدي السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي واحتمال استقرار الدولار أو قوته، إلى انخفاض أسعار النفط.

كما يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والاقتصادات الكبرى الأخرى إلى تقليل توقعات الطلب على النفط، ما يُسهم في انخفاض أسعار النفط.

وأكّد رئيس قسم تحليل النفط في شركة "غازبودي" باتريك دي هان، أن انخفاض أسعار النفط رغم زيادة حدّة التوترات في الشرق الأوسط، يرجع إلى الضعف الاقتصادي.

وأشار باتريك إلى أن اقتصاد الصين (ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم) كان ضعيفًا في الآونة الأخيرة، والآن مع تقرير الوظائف الأميركي الضعيف الأسبوع الماضي، هناك قلق متزايد من الركود القادم.

وشدد محلل أسواق النفط بالشرق الأوسط في منصة آرغوس ميديا المتخصصة في الطاقة، نادر إيتيّم، على أن حركة أسعار النفط -كما هو الحال دائمًا- لا ترجع إلى عامل أو عاملين فقط، وإنما إلى مزيج من العوامل.

وأوضح إيتيّم -في تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن البيع المكثف كان مدفوعًا في المقام الأول بتقرير التوظيف الأميركي الضعيف الذي صدر في أواخر الأسبوع الماضي، والمخاوف الأوسع نطاقًا بشأن الركود وتدهور التوقعات للاقتصاد العالمي.

وقال: "التوترات في الشرق الأوسط، والأحداث غير المتكررة، مثل إغلاق حقل الشرارة الليبي، هي التي أوقفت في الأساس الانحدار الحاد في الأسعار، على الرغم من أنه لا يبدو أننا خرجنا من الأزمة بعد، إذ ما يزال خام برنت يحوم حول مستوى 75- 76 دولارًا للبرميل".

وأضاف إيتيّم أن القلق على الصعيد الجيوسياسي يدور في المقام الأول حول الخطر المتزايد للتصعيد في الشرق الأوسط، في أعقاب اغتيال إسرائيل قادة رئيسين من حزب الله وحماس، ولكن من غير المرجح أن تكون الطاقة هدفًا نشطًا.

وتابع: "إذا ظل الحال على هذا النحو، فلا ينبغي لنا أن نرى أو نتوقع ظهور علاوة مخاطر جيوسياسية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار".

ومن جانبه، قال رئيس شركة رابيدان إنرجي الأميركية بوب مكنالي، إن تجار النفط أكثر حساسية للمخاطر الاقتصادية الكلية الهبوطية، خاصةً في الصين، مقارنةً بالمخاطر الجيوسياسية.

وأوضح -في تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن تقرير البطالة الضعيف في الولايات المتحدة عمل على تأجيج هذه المشاعر الهبوطية الكلية، التي أدت إلى بيع العقود الآجلة للنفط.

وشدد مكنالي على أن التجار اعتادوا على نوبات متقطعة من المخاطر الجيوسياسية التي لا تؤدي إلى خسارة مادية في إمدادات النفط، من بينها الغزو الروسي لأوكرانيا، وتبادل الهجمات المباشرة في أبريل/نيسان الماضي بين إسرائيل وإيران.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأضاف: "ما تزال السوق راضية للغاية عن مخاطر الاضطرابات الجيوسياسية في الوقت الحالي".

دور تراجع الطلب على النفط

تقول الرئيسة التنفيذية لشركة كريستول إنرجي لأبحاث واستشارات الطاقة، الدكتورة كارول نخلة، إن العرض المفرط يطارد طلبًا ضئيلًا نسبيًا؛ ما يُسهم في تراجع أسعار النفط.

وأوضحت -في تصريحاتها إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن حالة عدم اليقين الاقتصادي والمخاوف من التباطؤ في الاقتصادات الكبرى ما تزال تثقل كاهل الطلب على النفط.

وفي الوقت نفسه، فإن نمو العرض، خاصةً من خارج أوبك+، يُعد قويًا؛ بالإضافة إلى القدرة الاحتياطية الكبيرة نتيجة تخفيضات إنتاج أوبك+، بحسب ما أكدته كارول نخلة.

وشاركتها الرأي مؤسّسة مركز "فاندا إنسايتس"، المعني بأسواق الطاقة فاندانا هاري، التي أكدت أن مخاوف انخفاض الطلب تفوق مخاوف مخاطر العرض.

وقالت هاري، في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة، إن المخاوف من ركود اقتصادي في الولايات المتحدة يهزّ الأسواق المالية، تثقل كاهل النفط الخام بصورة كبيرة، إذ لا يسمح بعلاوة كبيرة من المخاطرة بسبب التوترات في الشرق الأوسط.

كما أن السوق تتردد في أن تضع في الحسبان بصورة استباقية، خطر اندلاع حرب إقليمية وانقطاع الإمدادات بعد تجربة أبريل/نيسان، عندما تراجعت إيران وإسرائيل عن شفا حرب شاملة، بحسب مؤسّسة مركز "فاندا إنسايتس".

وأشارت هاري إلى أن إغلاق حقل الشرارة الليبي جزئي وصغير جدًا، إذ لا يُمكن حسابه في مواجهة الضغوط الهائلة التي يشعر بها النفط الخام اليوم بسبب المخاوف الاقتصادية الأميركية.

ومن جانبه، شدد رئيس تحرير منصة "بتروليوم إيكونوميست" بول هيكن، على أن الطلب هو المحرك الرئيس، كما أزعجت التوقعات والمخاوف بشأن النمو الاقتصادي الأميركي المستثمرين والأسواق مرة أخرى.

وقد أدى الجمع بين أسعار الفائدة المرتفعة والبيانات الاقتصادية غير المقنعة في الولايات المتحدة إلى دق ناقوس الخطر، وغذّى المخاوف القائمة من أن أداء توقعات الطلب على النفط سيكون أضعف من المتوقع.

وقال هيكن -في تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة- إن المخاوف من الركود المحتمل في الولايات المتحدة، رغم أنها ما تزال بعيدة بعض الشيء عن التحول إلى حقيقة، تتفوق على أي علاوة مخاطر جيوسياسية، لأن المستثمرين يرون أن الركود يمثّل موقفًا متطرفًا أكثر مصداقية وواقعية من تصاعد العنف الذي يعطّل تدفقات الطاقة لأي مدّة زمنية متواصلة.

وأضاف: "يُعد كلا الأمرين من المخاطر الصغيرة التي تحتاج السوق إلى تقييمها، ولكن المخاطر الاقتصادية فقط هي التي تُعد كبيرة بما يكفي لتبرير هبوط أسعار النفط".

ويعتقد الخبير الإستراتيجي في مجال الطاقة شعيب بوطمين، أن الانخفاض الذي طرأ على أسعار النفط مؤخرًا يُعد نتيجة ضعف الأداء في الاقتصاد العالمي، الذي يتزامن مع التشديد على تثبيت أسعار الفائدة في أوربا والولايات المتحدة بصفة خاصة، فضلًا عن ضعف الأداء الصناعي الصيني البطيء.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ومع ذلك، أوضح بوطمين أن ما يميز هذا التراجع في الأسعار هذه المرة هو خضوعه أساسًا لقواعد السوق بعيدًا عن التاثيرات الجيوسياسية، التي عادةً ما تؤثر مباشرةً في السوق.

إذ هناك تخمة في المعروض نتيجة ضعف الطلب، وكأنها غطت على الهامش الجيوسياسي؛ فالإنتاج ما يزال جيدًا مع غياب أي ضغط على سلاسل التوريد التي لم تتأثر ببعض التوترات.

وأكد محلل السلع في بنك يو بي إس السويسري، جيوفاني ستانوفو، أن أساسيات النفط تبدو جيدة بالنسبة إليه، قائلًا: "أعتقد أنه لا توجد علاوة مخاطرة في النفط في الوقت الحاضر، بسبب عدم انقطاع العرض".

وتابع: "لكنني أود أن أقول -أيضًا- إن التوترات في الشرق الأوسط زادت على مدى الأيام القليلة الماضية.. ولكن الأسواق ربما تتفاعل بمجرد أن ترى الخطوة التالية التي ستتخذها إيران".

هل ترتفع أسعار النفط فوق 80 دولارًا؟

حول إمكان ارتفاع أسعار النفط فوق 80 دولارًا للبرميل، حال رد إيران على إسرائيل، أشار كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة أومود شوكري، إلى أن الأمر يعتمد على عدة عوامل.

وقال إن الأسعار ارتفعت في البداية في أعقاب هجمات الصواريخ والطائرات الإيرانية دون طيار على إسرائيل، لكنها استقرت لاحقًا، إذ قيّمت السوق التأثير المحدود، مع تقليل الدفاعات الإسرائيلية للأضرار.

وأكد شوكري أن التوترات المستمرة وإمكان اتخاذ إجراءات انتقامية أخرى قد تؤدي إلى تقلبات في أسعار النفط، خاصةً إذا تعطّلت نقاط المرور الرئيسة مثل مضيق هرمز.

وشدد -في تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة- على أن اضطرابات العرض، واستهداف إيران للبنية التحتية للنفط، وتعديلات إنتاج أوبك، والظروف الاقتصادية الأوسع نطاقًا ستؤثر في الأسعار.

وأوضح أن التصعيد الكبير قد يدفع الأسعار إلى ما يزيد على 80 دولارًا، لكن ديناميكيات السوق الحالية تشير إلى الاستقرار ما لم تحدث اضطرابات كبيرة.

كما يرى رئيس قسم تحليل النفط في شركة "غازبودي" باتريك دي هان، أن ارتفاع الأسعار فوق 80 دولارًا أمر محتمل؛ ولكن فقط إذا كانت هناك بعض الأخبار الاقتصادية الإيجابية مع صدمة كبيرة لهجوم إيراني.

وقال -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة-: "يقودني تحليلي الشخصي إلى الاعتقاد أن إيران قد ترغب في الرد، ولكنها ترغب أيضًا في الحدّ من المزيد من التصعيد مع إسرائيل".

ومن جانبها، أشارت مؤسّسة مركز "فاندا إنسايتس"، المعني بأسواق الطاقة فاندانا هاري، إلى أنه ما يزال من الممكن أن نشهد ارتفاعًا مفاجئًا إذا هاجمت إيران إسرائيل، ولكن إذا لم يحدث أي ضرر حقيقي، كما حدث في أبريل/نيسان، فلن تدوم هذه الزيادة.

وشاركتها الرأي الرئيسة التنفيذية لشركة كريستول إنرجي لأبحاث واستشارات الطاقة، الدكتورة كارول نخلة، التي أشارت إلى احتمال وجود ارتفاعات مفاجئة تأثير الصدمة الأولي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتابعت: "لكن كل هذا يتوقف على شكل الهجوم ومدته (على سبيل المثال رد الفعل الخافت للأسواق على الهجمات الأخيرة) وأي تصعيد لاحق، والأهم من ذلك هل ستكون هناك اضطرابات كبيرة في الإمدادات".

كما رأى المستشار والخبير بمجال الطاقة في سلطنة عمان، مدير عام التسويق بوزارة الطاقة والمعادن العمانية -سابقًا- علي بن عبدالله الريامي، أن الأمر يعتمد على رد فعل إيران وحجمه وتأثيره في المنطقة.

وقال: "هل هو فقط من إيران أم عن طريق وكلاء لها في المنطقة.. إذا كان محدودًا، فلن يكون هناك تأثير في أسعار النفط".

وتابع: "إذا ردت إيران بشكل كبير ومبالغ فيه ولم تستوعب إسرائيل هذا الرد، فقد تدخل المنطقة إلى حرب إقليمية، ويُمكن أن تجر معها بعض القوات الأجنبية، ويمكن أن تشتعل المنطقة.. في هذه الحالة، يمكن أن يحدث تقلب في أسعار النفط".

وأشار محلل أسواق النفط بالشرق الأوسط في منصة آرغوس ميديا المتخصصة في الطاقة، نادر إيتيّم، إلى أن إمكان ارتفاع أسعار النفط يتوقف على كيفية رد إيران، وبطبيعة الحال، على كيفية رد إسرائيل بدورها.

وقال: "حتى الآن، يبدو أن الطاقة كانت خارج الحسبان في الصراع الحالي.. وأتوقع أن يستمر هذا الحال.. ولكن إذا استهدف أي من الجانبين منشآت الطاقة لأي سبب من الأسباب، فإن كل شيء سيتغير".

وأضاف: "في إسرائيل، يتركز الخوف الرئيس حول البنية الأساسية البحرية للغاز، وربما المصافي على اليابسة.. إذا جرى استهدافها، وقررت إسرائيل الرد بالطريقة نفسها، واستهداف منشآت النفط والغاز الإيرانية، فمن المؤكد أن الأسعار سترتفع".

وقال الخبير الإستراتيجي في مجال الطاقة شعيب بوطمين، إنها ليست أول مرة تحدث أزمة بين إيران وإسرائيل، لذا قد يكون رد الفعل نفسه الذي شاهدناه المرة الأخيرة عند مهاجمة إيران بعض الأهداف داخل إسرائيل، ولكن سرعان ما تلاشى هذا الخطر.

ولذلك، العديد من المتابعين يقلّلون من شدة التأثير في سوق النفط مهما كانت ردة الفعل، بحسب تصريحات بوطمين إلى منصة الطاقة المتخصصة.

ومن جانبه، قال رئيس شركة رابيدان إنرجي الأميركية بوب مكنالي، إنه إذا أسفر رد إيران عن مقتل إسرائيليين، فمن المرجح أن يتصاعد العنف أكثر ويقترب من حرب إقليمية.

وأضاف: "في هذا السيناريو، أتوقع أن ترتفع أسعار النفط الخام بمقدار 3 إلى 5 دولارات للبرميل، وأعلى من ذلك بكثير إذا أدى ذلك إلى انقطاع مادي في إمدادات الطاقة في الخليج العربي".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.